المحاضرة السادسة : الهيكل التنظيمي ومؤسسات إتحاد المغرب العربي

إن اتحاد المغرب العربي كتنظيم إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية، إذ أن الإتحاد المغاربي يقوم من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والتي نصت عليها معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي وعليه سيتم من خلال هذا العنصر التطرق لأجهزة اتحاد المغرب العربي

1- مجلس الرئاسة:

هو أعلى هيئة في الإتحاد ويتألف مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء وذلك بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي، ويعقد مجلس الرئاسة دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتخذ قراراته بالإجماع ويملك وحده سلطة اتخاذ القرار كما ترأس دولة الرئاسة كل هيئات الإتحاد

وحسب النصوص الواردة في المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي يتولى مجلس الرئاسة العديد من الإختصاصات التي جعلت منه الجهاز الأعلى وهي :

- تحقيق أهداف الإتحاد وينظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء ويمكن أن تشمل هذه القضايا الخلافات أو النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- إنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للإتحاد مع تحديد مهامها.
- الموافقة على ضبط مواعيد دورية لإنعقاد مجلس الرئاسة.
- تعيين الأمين العام للإتحاد وكذا الموافقة على تعيين مقر هيئات الإتحاد، كمقر الأمانة العامة والهيئة القضائية واختصاصاتهما-
- اعتماد ميزانية الأجهزة الإتحادية
- النظر في طلبات الإنضمام إلى الإتحاد من طرف دول أخرى. - وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الإقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى

Mourad Benhamouda

2- مجلس الوزراء :

يعتبر مجلس وزراء الخارجية لإتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات التي تقع ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة، التي تنعقد كل شهرين في بلد رئاسة الإتحاد طبقا لنظامه الداخلي، وعمليا لا يعقد أكثر من ثلاث دورات في السنة.

ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يمثل الجماهيرية الليبية مكلف بالشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغاربية، يقوم مجلس وزراء الخارجية بمجموعة من الوظائف نذكر منها :

- الإعداد والتحضير لإجتماعات مجلس الرئاسة وما يقتضيه ذلك من تحضير لجداول الأعمال والوثائق ذات الصلة بالموضوعات التي ستعرض في الإجتماعات.
- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- النظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من نتائج أعمالها ووضع الخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ التوصيات والقرارات المصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة.
- الإهتمام بكافة الملفات التي تخص الساحة المغاربية.
- التدخل لوضع إستراتيجية الدفاع والأمن الجماعي لضمان أمن المنطقة المغاربية.
- الإهتمام بالملف المغاربي الأوروبي قصد إقامة الحوار المسؤول والبناء بين المجموعتين.

وواضح أن الهدف من وراء هذه الإختصاصات هو إحكام حلقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وهذه الإختصاصات تجعله قادرا على التحرك المباشر والفوري لمواجهة المشكلات العاجلة التي يواجهها الإتحاد.

3- الأمانة العامة

الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي هي الجهاز الإداري والفني للإتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الإتفاقيات

Mourad Benhamouda

الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد كل ذلك بهدف تيسير قيام الإتحاد بمهامه ووظائفه وتحقيق أهدافه التي أنشئ لأجلها. وتتكون الأمانة العامة من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي لا كممثلين من الدول الأعضاء، وهؤلاء الموظفون هم : الأمين العام وعدد كاف من الموظفين، يعين الأمين من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتجسيدا لمبدأ توزيع هياكل الاتحاد على الدول الأعضاء اتخذت الامانة العامة الرباط مقرا لها

وتتمثل أبرز مهام الأمانة فيمايلي :

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الإتحاد. - الإضطلاع بأعمال السكريتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
- حفظ الوثائق الرسمية للإتحاد، ووثائق المصادقة على الإتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الإتحاد.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة
- ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد

4- مجلس الشورى :

نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على أن يكون للإتحاد مجلس شورى، وقد أعلن عن ميلاد المجلس بالجزائر يوم 10جوان 1989م، حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زرالدة، ويعتبر مجلس الشورى الجهاز التشريعي في الإتحاد.

ويتكون المجلس من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضوا، يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء، أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. ويتخذ مجلس الشورى المغاربي الجزائر مقرا دائما له وهذا طبقا لإتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 09جوان سنة 1994م.

Mourad Benhamouda

ويتولى مجلس الشورى القيام بعدة مهام ووظائف منها :

- يقوم بإبداء الآراء حول مشروعات القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة.
- دراسة التوصيات المزمع رفعها إلى مجلس الرئاسة.
- يقوم بدراسات ويضع تقارير حول وضعية الإتحاد ويوجهها إلى مجلس رئاسة الإتحاد.
- يشرف على دراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة وذلك قبل اتخاذ مجلس الرئاسة القرار بشأنها في دورته العادية.

5- الهيئة القضائية :

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية كما تقوم بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة القضائية نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة، واتخذت نواقشط مقرا له

يلاحظ إذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة

6- لجنة المتابعة :

تعتبر لجنة المتابعة لإتحاد المغرب العربي بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ، تتألف اللجنة من الأعضاء الحكوميين الذين تعينهم الدول الأعضاء واحد عن كل دولة لمتابعة قضايا الإتحاد وهي ترفع حصيلة أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية وبعبارة أخرى تتكون اللجنة من كتاب الدولة للشؤون المغاربية

تتولى هذه اللجنة متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس رئاسة الإتحاد التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات.

Mourad Benhamouda

- تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة واتخاذ ما يلزم بها من توصيات.
- تقوم بتحضير مشاريع القوانين والقرارات.
- - تحيل المشاريع المعدة إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- متابعة الدراسات القائمة في إطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير أعمال الإتحاد. وكل هذه الإختصاصات تهدف إلى إحكام حلقات التكامل في مختلف المجالات بين الوزارات والأجهزة

7- اللجان الوزارية المختصة:

تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة حيث أحدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة وهي : لجنة الأمن الغذائي، لجنة الإقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية، وتتكون هذه اللجان من الوزارات والأمانات الشعبية المعينة حسب القطاعات التي تدخل في مهامها وتتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل كلا في مجال اختصاصها وعليها الإسترشاد بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية

وعمل هذه اللجان يتجلى من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من طرفهم إلى مجلس وزراء الخارجية، ومن خلال تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء للدول الخمس وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنيين عند تلقيهم الإقتراحات ووجهات النظر على اعتبارهم المعنيين الأوائل بمسألة التكامل المغاربي الأمر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في إطار الإتحاد المغاربي.

ويرجع تحديد اختصاصات اللجان الوزارية المتخصصة إلى أحكام الوثيقة المنشئة لها، وتختلف هذه الإختصاصات من لجنة لأخرى وفقا لطبيعة اللجنة، ونشير فيمايلي إلى أهم اختصاصات اللجان الوزارية الأربع:

أ- **لجنة الأمن الغذائي :** تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط الرئيسة برسم السياسات الخاصة بالإستراتيجية الزراعية والمائية لدول الإتحاد، فهي تهتم بالفلاحة والبحث الفلاحي والثروة الحيوانية والنشاطات البيطرية والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والغابات والثروة المائية. وتعمل على تنسيق سياسة التوريد للمحاصيل الزراعية والإستغلال الأمثل ومكافحة ظاهرة الإنجراف والتصحر والجراد الذي يهدد الدول المغاربية.

Mourad Benhamouda

ب- **لجنة المالية والاقتصاد:**

تتكلف هذه اللجنة بإبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الإقتصادي والإجتماعي والتنسيق بينهما من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية الوطنية لأجل الوصول إلى التكامل الإقتصادي.

- تسعى هذه اللجنة لدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي و الإقتصادي وتركز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثمارات الدول الأعضاء لأجل تحقيق التنمية.
- تعمل على زيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الإتحاد من أجل إيجاد عملة مغاربية يصدرها جهاز مركزي مغاربي تكون متممة للتكامل الإقتصادي المرجو كما تركز على تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء.
- العمل على زيادة توجيه وسائل الإنتاج المحلية لسد حاجيات الدول المغاربية وتنسيق سياسات دول الإتحاد في مجال الطاقة
- كما تسعى هذه اللجنة إلى تقريب قواعد أنظمة تشجيع الإستثمارات بين الدول المغاربية وبين الخارج بهدف الوصول إلى قانون موحد لتشجيع الإستثمارات وتقريب التعريفات الجمركية سعيا إلى إقامة تعريفة مغاربية موحدة.
- تكثيف التعاون المغاربي في ميدان السياحة في المنطقة المغاربية

ج- لجنة البنية الأساسية:

تتولى الأمور المتعلقة بالإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والإتصالات المختلفة والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية. فضلا عن ذلك تعمل هذه اللجنة على وضع الإطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات وتقوم بوضع سبل ووسائل التنسيق في مجال التجهيز والري والأشغال العمومية بين الدول الأعضاء وفي كل ما من شأنه تطوير البنية الأساسية المغاربية وتوفير العناصر اللازمة لتكاملها.

د- لجنة الموارد البشرية:

تهتم هذه اللجنة بوضع إستراتيجية تربوية في دول المغرب العربي تكون مستوحاة من إستراتيجية تطوير التربية العربية وتسعى إلى توحيد البرامج الدراسية، وتنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي بهدف التكامل والتنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة لأجل الوصول إلى تكوين اتحادات مغاربية ومخيمات مغاربية للشباب.

Mourad Benhamouda

كما تسعى إلى توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات وتعمل على توحيد الأنظمة التشريعية الخاصة بالشؤون الإجتماعية.

وفي الميدان القضائي فإنها تعمل على توحيد مصادر التشريع والقضاء وتوحيد التشريعات في دول الإتحاد بوضع نظام قضائي موحد تتماثل فيه درجات التقاضي ودعم التعاون بين دول الإتحاد في المجالين القضائي والقانوني.

إلى جانب ذلك فإنها تتولى وضع الأسس الكفيلة التي من شأنها أن تعمل على تحقيق التنقل بين مختلف الأقطار المغاربية للأشخاص وأفراد عائلاتهم دون الخضوع لقيود.

وأخيرا تعمل على تنسيق سياسة دول الإتحاد لرعاية جالياتها من المغتربين خاصة في أوروبا قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية (رقية بلقاسمي ص + مانع)

8- الأجهزة ذات الطابع التخصصي :

أ- **الجامعة المغاربية :** تعتبر الجامعة المغاربية جامعة متعددة الاختصاصات وهي إحدى المؤسسات العلمية لإتحاد المغرب العربي، أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر في 21-23 جويلية 1991 ، يقع مقرها بمدينة طرابلس وتتوزع وحداتها على دول الاتحاد حسب مقتضيات مهماتها والامكانات المتاحة.

أهدافها :

- المساهمة في التكوين في التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغاربي
- إقامة اللقاءات العلمية والدراسية التدريبية المتخصصة في شتى الميادين المعرفية لصالح الطلاب والأساتذة والباحثين في التعليم العالي التابعين لجامعات دول الاتحاد
- القيام بدراسات علمية متخصصة في الميادين التكوينية والعلمية مع المؤسسة
- العمل على تبادل المعلومات والمشاريع العلمية وبرامج الدراسة
- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات العلمية والجامعية داخل الاتحاد وخارجة

ب: **الاكاديمية المغاربية للعلوم:** مقرها في مدينة طرابلس بليبيا وكان هدفها : - إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي ، - تمكين الباحثين من تطوير العلوم وتوظيفها، - تمويل

Mourad Benhamouda

المشاريع البحث المشترك – تساهم في إقامة الملتقيات العلمية لصالح الباحثين والاساتذة وتدعم المختبرات العلمية ومراكز البحوث ، - توجيه سياسة البحث العلمي والتكنولوجي نحو الجوانب التنموية المشتركة بين دول الاتحاد

ج- المصرف المغاربي للاستثماروالتجارة الخارجية : أنشئ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة بليبيا يومي 09 – 10 مارس 1991 وبمقتضى الاتفاقية "إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي "، فهو يعتبر مؤسسة مالية دولية مستقلة يقع مقره في مدينة تونس، والهدف من إقامته :

- الاسهام في إعداد وانجاز وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة المشتركة وذات الجدوى الاقتصادية

- تشجيع انسياب وتوظيف رؤوس الاموال بما يحقق التنمية الفلاحية والصناعية التجارية

- تطوير وتنمية المعادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها

- إنشاء بنية اقتصادية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بينها

قد يؤدي إنشاء هذا المصرف إلى إنشاء عملة موحدة، ورغم التجميد الذي ساد المؤسسات المغاربية فإنه تم الاتفاق بين وزراء الاقتصاد والمالية سنة 2002 على إحياء مشروع المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار وهذا تمهيدا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية

Mourad Benhamouda